● أخبار قصيرة

هبوط أول رحلة جوية أجنبية في مطار الإمام الخميني(رض)

أعلنت منظمة الطيران المدني الإيرانية، الجمعة (٤ يوليو)، وبعد توقف دام ٢٠ يومًا في الرحلات الدولية، عن هبوط أول رحلة جوية خارجية لشركة «فلاي دبي» الإماراتية في مطار الإمام الخميني الدولي في طهران.
وأعلنت المنظمة: بعد توقف دام ٢٠ يومًا في الرحلات الدولية بسبب الحرب التي فرضها الكيان الصهيوني على الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمدة ١٢ يومًا، هبطت أول رحلة جوية خارجية في مطار الإمام الخميني الدولي.
وكانت رحلة شركة «فلاي دبي» من الإمارات إلى طهران بداية استئناف الرحلات الدولية بعد توقف دام ٢٠ يومًا.

النقل العراقية: خطة خاصة لتنظيم الرحلات الجوية إلى إيران

أعلنت وزارة النقل العراقية، السبت الماضي، عن خطة خاصة لتنظيم الرحلات الجوية إلى إيران عند فتح أجوائها بالكامل.
وقال المتحدث باسم الوزارة ميثم الصافي: إن «الرحلات إلى إيران مازالت متوقفة»؛ مبيناً أن «الأجواء الإيرانية افتتحت للرحلات الداخلية فقط».
وأضاف: «عند فتح الأجواء الإيرانية بالكامل، فستكون هناك رحلات باتجاه إيران أو العكس باتجاه العراق»، لافتاً إلى «وضع خطة لتنظيم الرحلات بين الجانبين».

تسيير أول رحلة جوية من تبريز إلى إسطنبول

أعلن المدير العام لمطارات محافظة آذربايجان الشرقية (شمال غرب إيران) عن تسيير أول رحلة جوية من مطار الشهيد مدني الدولي في تبريز إلى إسطنبول بعد انتهاء الحرب الصهيونية المفروضة التي استمرت ١٢ يومًا.
وصرح رامين آذري، السبت الماضي، إنه مع افتتاح وإعادة بناء مدرج مطار تبريز الدولي، تم تسيير رحلة جوية من تبريز إلى إسطنبول بواسطة شركة طيران إيرانية. وأضاف: فور انتهاء الأزمة، ومن أجل الحفاظ على التواصل الجوي في المنطقة، تم الانتهاء من عملية إعادة بناء المدرج في أسرع وقت ممكن، وأصبح مطار الشهيد مدني جاهزًا مرة أخرى لخدمة المسافرين المحليين والأجانب.

«بريكس» وديناميكية القوة الاقتصادية في العالم

الوفاق/ تشهد ديناميكية القوة الاقتصادية تحولاً ناتجاً عن نمو دول مجموعة «بريكس» في إدارة وتخطيط السياسات في القطاع الزراعي العالمي، وتعتبر السياسات الفعّالة في إدارة التفاعل المعقّد بين المصالح الوطنية والنظم الغذائية العالمية أمراً بالغ الأهمية لضمان توفير الغذاء بشكل مستدام وعادل للجميع.
وبحسب المعايير المذكورة أعلاه، فإن الأسواق الخمسة الرائدة في تصدير المنتجات الزراعية لدول «بريكس» و«بريكس بلس» تشمل: الزيوت النباتية، القطن، الأسماك، الحبوب واللحوم، حيث تتراوح حصة صادرات دول «بريكس» من هذه المنتجات بين خُمس إلى خُمسي الصادرات العالمية.
وعلى وجه الخصوص، سيطرت دول «بريكس» في عام ٢٠٢٣ على السوق في مجال الزيوت النباتية والقطن، حيث احتلت ما يقارب ٤٠٪ و٤٥٪ على التوالي من حصص التصدير العالمية.
وتتوافق حصة صادرات الزيوت النباتية تقريبًا مع حصة دول مجموعة السبع G7 بنسبة ٣٧٪. أما بالنسبة للقطن، فإن هذه الحصة أعلى بشكل ملحوظ لتصل إلى ٤٦٪، وفي مجال الأسماك تبلغ حوالي ٢٠٪، وهي تقريبًا عند مستوى دول مجموعة السبع ١٥٪ والاتحاد الأوروبي ١٨٪.
وفي عام ٢٠٢٢، كانت البرازيل أكبر مصدّر للزيوت النباتية بين دول «بريكس» بحصة ٨٥٪ ما يعادل ٣٩ مليار دولار. وقد تم تداول حوالي ثلثي هذه الكمية ٦٣٪ داخل دول «بريكس» نفسها. في الوقت نفسه، سيطرت البرازيل على جزء كبير ٦٨٪ من الواردات إلى مناطق أخرى من العالم.
وحول تجارة مجموعة بريكس، كتب «حسين شيرزاد» الباحث والمحلل في مجال التنمية الزراعية أن «ما يقارب ٨٦٪ من إجمالي صادرات دول بريكس من الزيوت النباتية هو فول الصويا، والذي يأتي غالبيته من البرازيل. ومنذ عام ٢٠٢١، وصلت التجارة العالمية لفول الصويا إلى ٨٠ مليار دولار».

أهم ٨ صادرات زراعية لبريكس

يُستخدم فول الصويا بشكل أساسي كعلف للحيوانات في الإنتاج الحيواني، بينما يُستخدم جزء صغير منه فقط للاستهلاك البشري المباشر، مثل زيت الصويا.
وتُعدّ الصين أكبر مستورد لفول الصويا بنسبة ٦٠٪، بينما يُعتبر البرازيل والولايات المتحدة المُصدرين الرئيسيين، حيث وفّرا معًا ٨٥٪ من الطلب العالمي على الواردات في عام ٢٠٢٣. واحتلت البرازيل نسبة ٥٠٪ من السوق، بينما كانت حصة الولايات المتحدة ٣٥٪ خلال العقد الماضي.
وشهدت السوق العالمية لفول الصويا اضطرابًا كبيرًا، خاصة في الفترة بين يوليو ٢٠١٨ ويناير ٢٠٢٠، بسبب تصاعد النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، الذي تضمن فرض رسوم جمركية انتقامية وعقابية. وانتهى هذا الاضطراب مطلع عام ٢٠٢٠ بتوقيع اتفاقية المرحلة الأولى، التي التزمت بموجبها الصين باستيراد سلع أمريكية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار. بالإضافة إلى التقلبات السعرية قصيرة الأجل في سوق الصويا، أدى النزاع التجاري أيضًا إلى تغييرات مؤقتة مرتبطة بالسياسات في التدفقات التجارية.
وفي عام ٢٠١٧، بلغت صادرات البرازيل من فول الصويا إلى الصين ٢٠ مليار دولار، أي ما يقارب ضعف قيمة صادرات الولايات المتحدة «١٢ مليار دولار».
وبعد تصاعد النزاع التجاري عام ٢٠١٨، تغيرت خريطة التبادل التجاري بشكل كبير، حيث قفزت صادرات البرازيل إلى الصين لتصل إلى ٩ أضعاف صادرات الولايات المتحدة «٢٦ مليار دولار مقابل ٣ مليار دولار».
في المقابل، زادت الولايات المتحدة صادراتها إلى مناطق أخرى من العالم بنسبة ٥٠٪، من ١٠ مليارات دولار إلى ١٥ مليار دولار، مع تخفيض المساحات المزروعة بحوالي ٦ ملايين هكتار.
وبعد تراجع التوترات التجارية، شهدت واردات الصين من الولايات المتحدة في ٢٠٢١ قفزة كبيرة إلى حوالي ١٤ مليار دولار «نسبة ٣٠٪ من السوق». ومع ذلك، حافظت البرازيل على هيمنتها بنسبة ٦٠٪ من السوق الصينية (٢٨ مليار دولار)، مسجلة حصة أكبر مما كانت عليه قبل الأزمة.
يُظهر هذا السوق، الذي يتشكل من ثنائي المنتجين الرئيسيين «البرازيل والولايات المتحدة» مع مشتري مهيمن «الصين»، مرونة واضحة في التكيف، دون أي اختلالات كبيرة في سلاسل التوريد.

التخصص في تصدير الحبوب

في صادرات الحبوب من دول مجموعة بريكس، هناك «تخصصية» واضحة، حيث يشكل الأرز ٣٩٪، والقمح ٣٣٪، والذرة ٢٣٪ من إجمالي قيمة صادرات الحبوب. ويعتبر الأرز والقمح من المواد الغذائية الأساسية خاصة في دول الجنوب العالمي، وبالتالي فإن التجارة دون عوائق لهذه السلع هي مفتاح تقليل مخاطر انعدام الأمن الغذائي.
وتصدّرت الهند في عام ٢٠٢١ قائمة مصدري الأرز بحصة سوقية عالمية بلغت ٣٥٪، تليها تايلاند بنسبة ١٢٪ وفيتنام بنسبة ١٠٪. وكانت الوجهات الرئيسية هي الصين والفلبين وبنغلاديش في آسيا، بالإضافة إلى دول غرب أفريقيا وجنوب أفريقيا. أما في القمح، فقد سجلت روسيا أعلى نسبة تصدير بحوالي ١٥٪، تليها الولايات المتحدة بنسبة ١٣٪، ثم أستراليا ١٢٪، وكندا ١١٪، وأوكرانيا ١٠٪.
أظهرت هذه الدول المصدرة علاقات إمداد مستقرة نسبياً في الأسواق العالمية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٤.
وكانت الدول الرئيسية المستوردة هي مصر ونيجيريا والجزائر في أفريقيا، وإندونيسيا والصين وتركيا في آسيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية.

في عام ٢٠٢٣ سيطرت دول «بريكس» على السوق في مجال الزيوت النباتية والقطن، حيث احتلت ما يقارب ٤٠٪ و٤٥٪ على التوالي من حصص التصدير العالمية

وتستخدم الذرة ليس فقط كغذاء للإنسان وعلف للحيوانات، بل أيضًا كمادة خام لإنتاج الغاز الحيوي والوقود الحيوي. في عام ٢٠٢١، استحوذت البرازيل على ما يقرب من عشر صادرات الذرة، لتحتل المرتبة الرابعة كأكبر مصدر بعد الولايات المتحدة ٣٦٪، والأرجنتين ١٧٪، وأوكرانيا ١١٪. وشملت الوجهات الرئيسية حتى عام ٢٠٢٤ كلاً من الصين والمكسيك واليابان وكوريا الجنوبية.

تأثيرات بريكس الاقتصادية على الزراعة العالمية

برزت دول مجموعة بريكس كفاعلين اقتصاديين أقوياء يُحدثون تأثيرًا ملحوظًا على الأسواق الزراعية العالمية. أدى نموهم الاقتصادي إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، وإحداث تغييرات في أنماط التجارة العالمية، وتحفيز ديناميكية القوة الاقتصادية.
فعلى سبيل المثال، أدى توسع الطبقة الوسطى في الصين إلى زيادة طلبها على منتجات غذائية متنوعة وعالية الجودة، مما دفع إلى ارتفاع واردات الحبوب وفول الصويا وسلع أخرى. وقد غيّر هذا الطلب المتزايد تدفقات التجارة العالمية، واضطر المصدرون الزراعيون الكبار إلى تعديل استراتيجياتهم لتلبية تفضيلات دول بريكس.
كما أن استثمارات دول بريكس في القطاع الزراعي كانت تحويلية، وأدت إلى تغييرات جذرية في الإنتاج والتجارة الزراعية العالمية. فقد ساهمت هذه الاستثمارات في تعزيز الإنتاجية، وتطوير البنى التحتية، وتبني التقنيات الحديثة، مما عزز موقع هذه الدول كمحاور رئيسية في السلسلة الغذائية العالمية.
بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات دول بريكس المشتركة في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية تساهم في تشكيل نظام غذائي عالمي أكثر توازنًا واستدامة.
ومع استمرار نمو نفوذ المجموعة، من المتوقع أن تتعمق هذه التأثيرات، مما يعيد رسم خريطة القوة الاقتصادية في القطاع الزراعي خلال العقود المقبلة.
واستخدمت البرازيل، بصفتها المنتج الرائد لفول الصويا ولحوم الأبقار، استثماراتها الزراعية لتصبح قوة مهيمنة في الأسواق العالمية. غيّرت التقنيات الزراعية المتقدمة والقدرات الإنتاجية الواسعة لهذا البلد أسعار السلع وأنماط التجارة.
وبالمثل، عززت الاستثمارات الصينية الكبيرة في الأبحاث والتكنولوجيا الزراعية كفاءة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مما أثر على المعايير والممارسات الزراعية العالمية.
ساهمت هذه الاستثمارات في: تنويع مصادر الإمدادات الزراعية العالمية، وتقليل الاعتماد على المصدرين التقليديين. وأدت هذه التحولات إلى إعادة هيكلة المشهد الزراعي الدولي، مع تعزيز دور اقتصادات بريكس كأقطاب فاعلة في ضمان الأمن الغذائي العالمي.

معدل النمو الاقتصادي في إيران يبلغ ٣٪

أعلن مركز الإحصاء الإيراني، بأن معدل النمو الاقتصادي في البلاد بلغ ٣٪ في العام الإيراني الماضي (انتهى في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٥).
في الاقتصاد العام لكل بلد، تُعدّ متغيرات مثل معدل البطالة، ومعدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعامل جيني (نسبة دخل الشريحة الأعلى دخلًا إلى الشريحة الأدنى دخلًا، مما يشير إلى الفجوة الطبقية)، وقيمة الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري، إحصاءات مهمة.
في إيران، ووفقًا لأحدث النتائج التي توصل إليها المركز الإحصائي، يبلغ معدل المشاركة الاقتصادية للسكان النشطين اقتصاديًا الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا ٤١٪، ومعدل البطالة ٧/٦٪، ومعدل التضخم الاستهلاكي في الشهر الماضي هو ٣٤/٥٪، ومعدل التضخم الإنتاجي ٣١/٧٪، ومعامل جيني هو ٠,٣٩٧٩ وحدة، ومعدل النمو الاقتصادي للبلاد ٣٪ في عام ٢٠٢٤. كما تظهر النتائج أن معدل المشاركة الاقتصادية كان أقل بين النساء منه بين الرجال، وفي المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية.
ويُظهر فحص اتجاه التغيرات في معدل المشاركة الاقتصادية للبلد بأكمله في العام الماضي، أن هذا المؤشر انخفض بنسبة ٠/٣٪ مقارنة بالعام السابق له.
وتشير دراسة لمعدل عمل السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عامًا فأكثر إلى أن ٣٧/٩٪ من السكان في سن العمل (١٥ عامًا فأكثر) كانوا يعملون. وكان هذا المؤشر أعلى بين الرجال منه بين النساء، وأعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية. وتُظهر دراسة لاتجاه التغيرات في معدل العمل للبلد بأكمله أن هذا المؤشر لم يتغير مقارنة بالعام السابق له. ويبلغ عدد العاملين في البلاد حاليًا ٢٤ مليونًا و٧٨٨ ألف نسمة، يعمل ٦٩٪ منهم ٤٤ ساعة أسبوعيًا أو أكثر، و٣١٪ أقل من ٤٤ ساعة أسبوعيًا.
ووفقًا لإحصاءات الضمان الاجتماعي، يبلغ عدد المؤمّن عليهم ١٥ مليونًا من إجمالي العاملين، منهم حوالي ١١/٥ مليون يعملون لدى أصحاب عمل، والباقي مؤمّن عليهم بدون صاحب عمل أو يعملون لحسابهم الخاص.

إيران تسجّل أعلى إنتاج نفطي منذ ٤٦ عامًا

أفاد معهد الطاقة البريطاني بأن إنتاج النفط الإيراني بلغ ٥/١ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٤، وهو أعلى مستوى يسجله خلال ٤٦ عامًا، متجاوزًا الرقم القياسي السابق المُسجّل في عام ١٩٧٨.
كما أظهرت البيانات أن عائدات إيران من صادرات الطاقة بلغت ٧٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، ما يمثّل ارتفاعًا بنسبة ٣٣٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠ الذي سجلت فيه ١٨ مليار دولار فقط.
ويمثّل كلٌّ من المكثفات الغازية وسوائل الغاز الطبيعي مثل البروبان والبيوتان نحو ٣١٪ من إجمالي الإنتاج، حيث حقق البروبان عائدات بقيمة ٣/٦ مليار دولار، والبيوتان ٢/٢ مليار دولار.
وفي هذا السياق، أشار خير من وكالة بلومبرغ إلى أنه «في كل مرة يتحدث فيها المسؤولون الأميركيون عن العقوبات النفطية المفروضة على إيران، يتبادر إلى ذهني سؤال واحد: أيّ عقوبات بالتحديد؟! ما أراه هو إنتاج بأقصى طاقة، وليس ضغطًا بأقصى شدة».